

عقود المشاركة الإسلامية كمدخل لتطوير النظام المصرفي في ماليزيا

*AL MUSHARAKA as a gate to develop banking systems in Malaysia*عيراش محمد الأمين¹، طيبة عبد العزيز²

¹مخبر الانظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، جامعة حسيبة بن بوعللي الشلف (الجزائر)، m.aireche@univ-chlef.dz

²مخبر الانظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، جامعة حسيبة بن بوعللي الشلف (الجزائر)، a.taiba@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2022/01/31

تاريخ القبول: 2022/09/16

تاريخ الاستلام: 2021/05/12

ملخص:

بالرغم من النمو الذي يشهده التمويل الإسلامي عالمياً، لا تزال عقود المشاركة تعرف تأخراً معتبراً أمام عقود البيوع بحيث تم في هذه الورقة البحثية النظر في أسباب هذا التأخر، وإن الهدف من هذه الدراسة هو إيجاد الحلول الممكنة للدفع بعقود المشاركة بما يمكن من التأسيس نظام تمويل تشاركي يكون أكثر استقراراً للاقتصاد العالمي، ولقد تم التركيز على النظام المصرفي الماليزي باعتباره رائداً في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي، كما أنه شهد إطاراً تنظيمياً متكاملًا يسمح بالتطبيق الفعال لعقود المشاركة الإسلامية.

لقد استخدمنا في هذا المقال المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف لسرد مختلف المفاهيم النظرية المرتبطة بعقد المشاركة الإسلامية، وأداة التحليل لعرض المعطيات المتعلقة بحجم هذه العقود مقارنة بباقي خدمات الصيرفة الإسلامية في ماليزيا ومدى تطورها في السنوات الأخيرة.

وتوصلنا في هذا المقال إلى عدة النتائج مفادها أن ماليزيا تتبوأ مركز الريادة في القطاع المالي الإسلامي عبر العالم من خلال حجم المعاملات، تنوع وابتكار العقود، بينما تعرف عقود المشاركة الإسلامية نمواً مُتباطئاً مقارنة بعقود البيوع، إلا أنها تداركت الوضع بشكل نسبي وعرفت قفزة هامة في نمو عقود المشاركة الإسلامية لاسيما بعد عام 2015 نتيجة لقيامها بتعديلات قانونية فعالة وإجراءات تنظيمية داعمة لعقود المشاركة، كما أنها تبنت سياسة تسويقية ناجعة وهادفة، بالإضافة إلى إنشاء ودعم مراكز البحث في الصيرفة الإسلامية.

كلمات مفتاحية: الصيرفة الإسلامية، عقود المشاركة الإسلامية، النظام المصرفي، ماليزيا.

Abstract:

Although Islamic finance has witnessed a significant growth, AL MUSHARAKA still remains slowing.

In this paper, we will try to look on the causes of this retard and the possible solutions that may launch participative banking. And we focused on the Malaysian system wish is leading the Islamic finance, and it proved a complete frame work that can operate efficient participative contracts.

We used elicitation method; descriptive instrument to define Islamic participation, and analytic instrument to demonstrate the volume of AL MUSHARAKA in Malaysia and its evolution last years.

As a result, we found that Malaysian banking leads Islamic banking system both in volume and innovation but participatory contracts still witnessing late development comparing to trading contract. Even though Malaysian authorities tried hardly to develop AL MUSHARAKA which was fruitful and gave it results especially by law adjustments, regulatory procedures and efficient marketing policy.

Keywords: Islamic Banking, AL MUSHARAKA, banking system, Malaysia.

1. مقدمة:

رغم التحديات التي شهدتها الاقتصاد العالمي في العشريتين الأخيرتين، تشهد الصيرفة الإسلامية نمواً متزايداً، إلا أن هذا النمو شمل عقود البيوع على وجه الخصوص دون باقي العقود، حيث تتجنب المصارف الإسلامية تقديم عقود المشاركة القائمة على التشارك في الربح والخسارة، والتي تمثل روح المعاملات المصرفية الإسلامية نظراً لما يتميز به التمويل الإسلامي من المشاركة في المخاطر وقوة الرابطة بين الائتمان والضمان، فهذا ما يُساعد على تقليل الخسائر والحد من عدوى الأزمات إذا أصيب القطاع المصرفي بها. وتُعتبر ماليزيا من الاقتصادات الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية كماً ونوعاً، وتُظهر مختلف التقارير الرسمية في هذا المجال نمواً معتبراً لعقود المشاركة في ماليزيا بعد 2015، ويعود هذه النمو الملحوظ إلى عديد الإجراءات المتخذة للدفع بالتمويل التشاركي بالرغم من أنه يبقى متأخراً مقارنةً بباقى عقود البيوع.

السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية

وفي ظل التنافسية الشديدة التي تميز الإطار العام للصيرفة الإسلامية، كيف يمكن للنظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا إعطاء الدفع اللازم لتطوير عقود المشاركة الإسلامية؟ وللإجابة على السؤال الرئيسي تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي المكانة التي تحتلها ماليزيا ضمن القطاع المصرفي الإسلامي العالمي؟
- هل تعرف عقود المشاركة في ماليزيا نفس التطور الذي شهدته عقود البيوع؟
- ماهي العوامل التي ساعدت ماليزيا للدفع بعقود المشاركة الإسلامية النمو والتطور أكثر؟

فرضيات الدراسة:

- للإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية المرتبطة به، تم صياغة الفرضيات التالية:
- مساهمة ماليزيا في تطوير عقود المشاركة يعود الى البيئة التشريعية والتنظيمية الداعمة؛
- تعرف عقود البيوع تطورا ملحوظا مقارنة بعقود المشاركة؛
- يتطلب الدفع بعقود المشاركة في المصارف الإسلامية الماليزية أولاً توفير بيئة تشريعية وتنظيمية، ثم القيام

بتدابير حثيئة للمودعين وإتباع سياسة تحفيزية للمستثمرين.

أهمية وأهداف الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في طبيعة عقود المشاركة التي تمثل جوهر الصيرفة الإسلامية والتي عرفت تأخراً مقارنة بباقي عقود البيوع والمدائيات وضرورة تطويرها بما يتوافق مع أهداف التمويل الإسلامي، مما يتطلب إعادة النظر في أسباب التأخر ومتطلبات الدفع بعقود المشاركات، كما تظهر هذه الأهمية أيضاً من خلال دراسة التجربة الماليزية في الصيرفة الإسلامية، وما يمكن أن تُقدمه من إضافة سواء من حيث البيئة التنظيمية أو المؤسسات الداعمة لعقود المشاركة. تُهدف من خلال هذه الدراسة إلى البحث عن متطلبات تفعيل عقود المشاركة من خلال تشخيص واقع هذه العقود ومحاولة البحث عن الحلول الممكنة لتطويرها.

حدود الدراسة:

تم ضبط الحدود الزمنية للدراسة بالفترة (2013-2019) التي عرفت عديد الأبحاث الأكاديمية والتطبيقية حول تطوير عقود المشاركة، والسعي إلى الدفع بهذه العقود التي تعرف تأخراً مقارنة بباقي الخدمات المصرفية الإسلامية.

أمّا بخصوص الحدود المكانية، تم دراسة النظام المصرفي الماليزي باعتبار ماليزيا رائدة في مجال المصرفية الإسلامية، وكونها السبابة إلى الابتكار المالي في مجال الصناعة الصيرفة الإسلامية، إلى جانب توفير بنك ماليزيا المركزي (نيغارا بنك) لكافة المعطيات المتعلقة بهذه الصناعة.

استخدمنا في هذا المقال المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف لسرد مختلف المفاهيم النظرية المرتبطة بالمشاركة الإسلامية، وأداة التحليل لعرض المعطيات المتعلقة بحجم المشاركة مقارنة بباقي خدمات الصيرفة الإسلامية، ومدى تطورها في السنوات الأخيرة.

الدراسات السابقة:

- دراسة (أحمد مجذوب، 2013) بعنوان: "التمويل المصرفي الإسلامي بين صيغ المدائيات والمشاركات"، أشار الباحث إلى تأخر التمويل بالمشاركات مقارنة بالمدائيات، وارجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب من بينها تحديات العملاء الإدارية والأخلاقية، ومخاطر التشغيل والتسويق، والائتمان، مقدماً جملة من الوسائل والليات لمواجهة هذه العقبات من خلال التعاون بين مختلف المصارف الإسلامية بما يسمح بتجاوز هذه التحديات والمخاطر، وتطوير الخبرات البشرية في المصارف التي تتبنى عقود المشاركة. كما تناول الباحث تجربة البنك المركزي السوداني في تطوير التمويل بعقود المشاركة، لاسيما من خلال وكالات الترميز والتصنيف الائتماني.

- دراسة (نصار، 2013) بعنوان: "خصائص عقود المشاركات ومدى الاستفادة منها في التمويل الاسلامي"، أكد الباحث على احجام المصارف الاسلامية عن التمويل بعقود المشاركة على تنوعها، وأفضليتها الفنية والمالية، وأهميتها في تثبيت النظام المالي والمصرفي الإسلامي. وقد تمت التوصية على ضرورة البحث في عقود المشاركة لرصد المعوقات واقتراح الحلول لتفاديها والاستفادة من مزاياها التمويلية، مع الحث على التوجه نحو هذا النمط من التمويل، بالإضافة إلى توفير البيئة التشريعية الملائمة لتطبيق هذه العقود.

- دراسة (الخويلدي، 2016) بعنوان: "تفعيل المشاركات في المصارف والمؤسسات المالية (نموذج بنوك الاستثمار)"، اظهر الباحث أنّ البنك الإسلامي يأخذ الصيغة التجارية طبقاً للقوانين السارية، كما أنّ اعتماد المصرف الإسلامي على صيغ البيوع ما يجد من تنافسيتها مع البنوك التقليدية، لقد تم البحث في أسباب هذا التوجه، وتقديم مجموعة من الحلول تتمثل في خلق بنوك استثمار اسلامية التوجه تتفاعل بمرونة مع باقي المصارف الاسلامية، تحويل مجموعة من المصارف الاسلامية ذات التوجه التجاري الى مصارف استثمارية اسلامية، أو الابقاء على المصارف التجارية الاسلامية مع توسيع نطاق المشاركات.

-دراسة (CHENG & LIM, 2017) بعنوان: " Malaysia's journey to becoming the global hub for Islamic finance"

تم التطرق الى مكانة ماليزيا الرائدة في الصيرفة الاسلامية، قيمة اصول الصيرفة الاسلامية في البلد، المصارف الاسلامية الرائدة، وتوضيح العوامل الرئيسية التي ساهمت في تبوء الصيرفة الاسلامية في ماليزيا هذه المكانة من خلال البيئة التنظيمية المتكاملة، والقفزة النوعية التي شهدتها الصناعة المصرفية بعد إقرار عديد القوانين والتشريعات لا سيما قانون الصيرفة الإسلامية لسنة 2013، والتحفيزات الضريبية المصاحبة، بالإضافة التأسيس للحكومة المصرفية ودعم التكوين والبحث في الصيرفة الاسلامية.

تقسيمات الدراسة:

وقد تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاث محاور رئيسية، تم التطرق في المحور الأول إلى المفاهيم النظرية لعقود المشاركة، واقع التعامل بهذه العقود، وأسباب التأخر في التعامل بهذه العقود والحلول الممكنة لتفعيلها. فيما تناول المحور الثاني مكانة عقود المشاركة في النظام المصرفي الإسلامي بماليزيا وفقا لآخر التقارير الرسمية، كما تطرقنا في المحور الثالث إلى العوامل الرئيسية التي ساهمت في تبوء ماليزيا لهذه المكانة الرائدة في مجال الصيرفة الاسلامية.

2. مفاهيم أساسية حول الصيرفة التشاركية:

بالإضافة الى الخدمات غير الائتمانية التي تقدمها المصارف الإسلامية وتشارك فيها مع المصارف

التقليدية الربوية كعمليات الدفع والسحوبات وتقديم الاستشارات، تشمل الخدمات الائتمانية الإسلامية خدمات تشاركية، [يشير مصطلح الصيرفة التشاركية عموماً الى الخدمات المصرفية التي يتم التشارك في مدخلات الاستثمار مقابل المشاركة في الربح أو الخسارة، بينما بعض الدول تطلق هذا المفهوم على كافة الخدمات المصرفية الإسلامية] خدمات البيوع، والخدمات التبرعية، في علاقة تكامل تخصصي وقطاعي.

1.2. تعريف عقود المشاركة الإسلامية:

تمثل عقود المشاركة خدمات مصرفية تتضمن اشتراك أكثر من طرف واحد في العملية الاستثمارية، ولا تقتصر على مستثمر واحد. تشمل خمسة عقود رئيسية وهي المشاركة، المضاربة، المزارعة، المساقاة، والمغاساة. وتجتمع كافة عقود المشاركة في شروط شرعية مجملتها يحددها فقه المعاملات المالية الإسلامية، كما تختص كل خدمة بشروط خاصة تبطل بدونها (قندوز ع.، 2019، الصفحات 111-154).

1.1.2. عقود المضاربة: وقد يطلق عليها القراض أو المقارضة هي اتفاق بين طرفين يقدم احدهما بموجبه المال للآخر للعمل فيه على ان يكون ربح ذلك بينهما على ما يتفقان عليه (AAOiFi, 2015, p. 370)، أو هي عقد بين طرفين يقدم احدهما بموجبه مبلغ محدد من المال ويسمى رب المال، الى شخص آخر ويسمى المضارب، للعمل فيه بأمانة وحذر لتعظيم الربح وفق مبادئ الشريعة، حيث يكون تقاسم الارباح بالتوافق، بينما الخسارة يتحملها رب المال وحده. (Sapuan, 2016, pp. 350-351) قد تكون المضاربة مطلقة بدون شروط بين المتعاقدين، يفوض فيها رب المال بسلطات واسعة، بمراعاة مصالح الطرفين، كما قد تكون مقيدة بالمكان او المجال الذي يراه رب المال مناسباً. كما يمكن أن تكون المضاربة ثنائية بين شخصين؛ المضارب ورب المال، أو تكون جماعية متعددة الأطراف (أبو زيد، 1996، الصفحات 43-42).

ويمكن للبنك أن يكون مضاربا بأموال العملاء المودعين وهنا يفضل ان تكون المضاربة متعددة ومطلقة، كما يمكن ان يكون المصرف هو رب المال، وفي هذه الحالة يفضل ان تكون المضاربة ثنائية ومقيدة. تم ضبط شروط المضاربة من طرف هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية ضمن المعايير الشرعية. (AAOiFi, 2015, p. 323)

2.1.2. عقود المشاركة: يعرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية على انها اشتراك شخصين أو أكثر في

المساهمة في رأسمال مؤسسة قائمة أو جديدة، على ان يكون تقاسم الأرباح حسب النسب المحددة في

العقد، بينما يتم تحمل الخسائر على حسب حصة كل شريك (IFSB, 2018, p. 5).

تتعدد أشكال المشاركة وقد صنفتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وفق الشركات

العقد، الشركات المؤصلة فقها، والشركات الحديثة، وقد حددت الشروط الشرعية لخدمة المشاركة في المعيار الشرعي رقم 12. (AAOIFI, 2015, p. 300)

3.1.2. عقود المزارعة، المساقاة والمغارسة: المزارعة هي دفع ارض وبذر لمن يزرعه ويقوم عليه بجزء مشاع معلوم مما يخرج من الأرض، (قندوز ع.، 2019، صفحة 17) ويلتزم العامل ببذل المجهود بما يحقق مصلحة المزرع وما ينتج عنه، ويشترط ان تكون الأرض معلومة، وأن يتم تحديد نوع الزرع والمدة المتفق عليها. وتواجه المزارعة عدة تحديات من بينها ارتفاع درجة المخاطر وصعوبة التنبؤ بالمحصول، بالإضافة الى منع تعدد الشركاء في المزارعة كأن يكون المصرف صاحب المال والأرض من شخص ثاني والعمل من شخص ثالث (مجدوب أحمد علي، 2019، صفحة 435). وبالتالي فان المزارعة عقد مشاركة بين مالك الأرض والعامل فيها (علي أبو النجا، 2010، صفحة 9).

بينما المساقاة هي عقد بين مالك الشجر عينا ومن يعمل عليه مقابل ان يكون الناتج بينهما بنسبة معلومة تحدد عند العقد (AAOIFI, 2015, p. 1175)، وفق شروط (الشتري، 2013، صفحة 107) بخلاف المزارعة، تتحول المساقاة في حال فسادها الى اجارة حيث يكون للمساقي اجر المثل ولصاحب الشجر الثمر، كما لا يمكن فسخ عقد المساقاة قبل العمل ، وإذا ثبت تقصير المساقي أضيف معه مشرف ولا يفسخ العقد لأنها لازمة (نصار، 2013، صفحة 185).

و تتمثل المغارسة فيأن يعطي شخص أرضه على ان يغرسها شجرا معلوما فما نبت يكون بينهما بأصله، اي الارض والشجر، تنفرد المغارسة بكونها مشاركة في الشجر لا في الثمر، وذلك بنسبة معلومة، لا بد فيها من التشارك في الاصول والارض معا، يتجنب الافراد التعامل بعقود المغارسة لأنها تعطي الحق للشريك في حصة من الارض الى جانب الثمر. (نصار، 2013، صفحة 105) تختلف عقود المغارسة عن عقود المزارعة في وجوب كون الاصول ثابتة من نخيل وشجر لا فيما يزرع كل سنة. (نصار، 2010، الصفحات 63-46)

ونظرا لطبيعة الرابط بين الائتمان والضمان الناتج عن طبيعة عقود المشاركة، نجده ملائم التمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة بما يحد من الرفع المالي ولأن تمويله معزز بأصول ومن ثم فهو تمويل مضمون بالكامل، من أهم هذه المزايا: (أحمد مجذوب، 2013، صفحة 194)

- عدالة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع لان الربا يضمن غنم طرف على طرف بينما نظام المشاركة يشترك فيه الشركاء في الغنم والغرم؛

- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية لأنه يحول المصرف إلى شريك في العملية الإنتاجية مما يدفعه

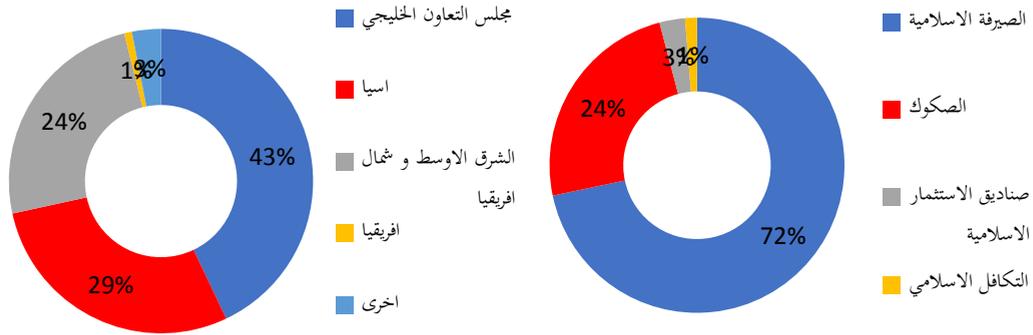
الى التدقيق والتحقيق في دراسات الجدوى والبحث عن أحسن الخيارات الاستثمارية ما يرفع كفاءة التمويل في تحقيق الأهداف الاقتصادية؛

رفع معدل نمو الناتج القومي بتوجيهه للموارد المالية في أفضل استخداماتها لأنه يزيد من معدل التراكم الرأسمالي وتحقيق الاستقرار.

2.2. واقع عقود المشاركة في العالم:

عرفت الصيرفة الإسلامية عموماً تطورا مهما منذ نشأتها حيث انتقلت من 300 مليون دولار سنة 2010 (IFSB I، 2013، صفحة 10) إلى 2.5 تريليون دولار سنة 2019 من حيث اجمالي الاصول، تتوزع هذه الاصول على دول مجلس التعاون الخليجي 42%، دول اسيا بنسبة 28%، الشرق الاوسط وشمال افريقيا بنسبة 25%، ومن حيث الدول تحوز السعودية 20% ثم ماليزيا 11%، (IFSB، 2019، صفحة 12) كما تعرف المصارف الاسلامية اسرع نسبة نمو. (اتحاد المصارف العربية، 2017) رغم هذا النمو المتزايد وتفوقها على المصارف التقليدية، لا تزال الصيرفة الاسلامية محدودة وتمثل اقل من 1% من حجم الاصول المالية العالمية. (صندوق النقد الدولي، 2014)

الشكل رقم (1): توزيع الصيرفة الإسلامية عبر العالم عام 2019

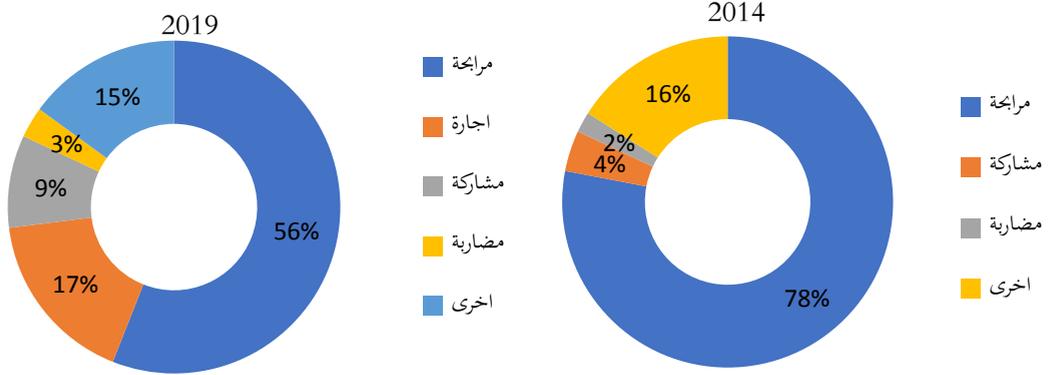


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (IFSB, 2020)

لم تعرف عقود المشاركة ذلك التطور الذي شهدته الصيرفة الاسلامية، وحسب تقرير البنك الدولي 2016، تسيطر عقود المراجعة على خدمات الصيرفة الاسلامية بما يقارب 80% من حجم المعاملات فيما لم تتجاوز عقود المشاركة 7%. في 2016 بينما لم تتجاوز 6% في 2014، إلا أنها بلغت 12% في 2019. بالرغم من هذا النمو المعترف نسبياً، إلا أن الخبراء في مجال الصيرفة الإسلامية لا يزالون يسعون في البحث في أسباب التأخر واقترح الحلول اللازمة لتطوير حجم عقود المشاركة. كما أن الجزء الأكبر من صكوك الاستثمار موجهة الى عقود المراجعة وعقود الإجارة بنسبة 41% و 21% من اجمالي الصكوك على

الترتيب، مقابل عزوف المستثمرين عن اقتناء صكوك عقود المشاركة الا في حدود 15% من اجمالي الصكوك، مما يؤثر على السيولة المصارف الاسلامية ويحد من خيارات التمويل لديها.

الشكل رقم (2): توزيع عقود الصيرفة الإسلامية 2014-2019



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (IIFM, 2014) (IIFM, 2020)

3.2. أسباب تأخر عقود المشاركة والحلول المقترحة لتفعيلها:

- تناول عديد الباحثين موضوع تأخر عقود المشاركة تم استخلاص عديد الاسباب المؤدية الى تجنب المصارف التعامل بهذه العقود، نلخصها فيما يلي: (القطار،، 2017) (خوجة، 2015،، الصفحات 121-122)
- المخاطر الاستثمارية لعقد المشاركة من خلال تحميل الخسارة على رب المال بما يعرضه لخطر خسارة امواله خصوصا مع صعوبة اثبات التعدي والقصر على الشريك؛
- احتمال تنصل الشريك من الشروط المتفق عليها وتحويل اموال الاستثمار الى وجهات اخرى، أو اخفاء جزء من الارباح عن البنك؛
- حاجة المشاركة الى مهارات بشرية عالية تفتقدها معظم المصارف الاسلامية من حيث غياب الابتكار في الجانب التمويل ونقص التحكم في الضوابط الشرعية لعقود المشاركة؛
- مواجهة معوقات قانونية تتمثل في غياب القوانين المنظمة للعقود التجارية من اعتماد الاحكام الفقهية لعقد المشاركة؛
- محدودية رؤوس اموال المصارف الاسلامية، واستقطابها ودائع قصيرة الاجل، الى جانب القيود القانونية للمؤسسات الرقابية في الحد من النسب التمويلية للمصارف الاسلامية، وفرضها نسب دنيا من السيولة وقواعد احترازية لرؤوس الاموال تمنع من التوسع في المشاركات.

يمثل تفعيل عقود المشاركة اولوية للمصارف الاسلامية لأهمية هذا التمويل في التأسيس لروح الصيرفة الاسلامي ونشره خارج الاسواق الاسلامية، وفيما يلي مجموعة من الحلول المقترحة من طرف خبراء الصيرفة الاسلامية. (S&P GLOBAL RATING, 2019, p. 04) (الخويلدي، 2016، الصفحات 413-417) (جرادات، 2016، صفحة 395):

- تطبيق نظام الجدارة الائتمانية من طرف المصارف الاسلامية والذي يمكنه الافادة من جانبين، الأول يمكن للمعاملات ان تعكس الى حد كبير خصائص الصيرفة التقليدية، كما تسمح برفع العائد حسب درجة المخاطر المصاحبة؛

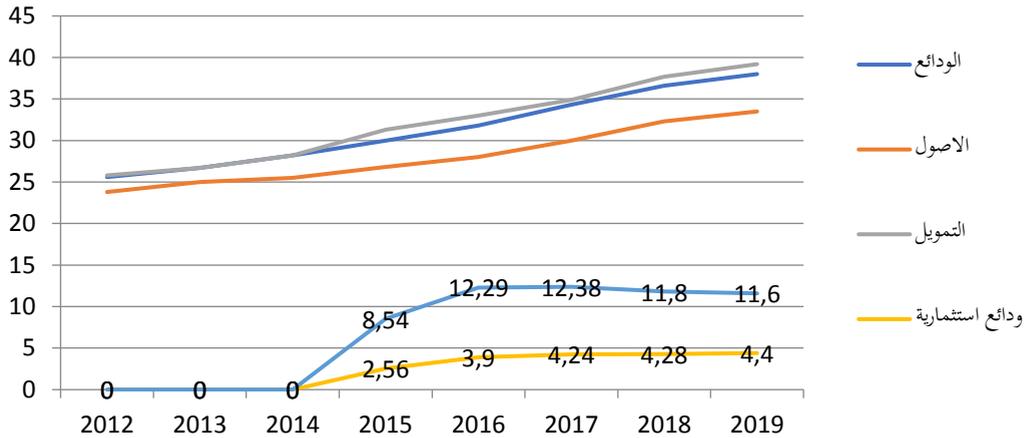
- طرح شكل مصارف الاستثمار بديلا عن الشكل الحالي للمصرف الاسلامي، لاستيعاب المشاركات، يعمل بمرونة وتفاعل مع باقي المصارف، مع توسيع التعامل بعقود المشاركة في المصارف التجارية الاسلامية؛
- نشر الوعي وإقناع المتعاملين بضرورة التوجه نحو المشاركة وتطوير الانظمة المالية والادارية للمشاريع والمؤسسات، مع حث الحكومات على توفير البيئة التشريعية والضريبية، وتوفير مقومات النجاح للمشاريع الاستثمارية؛

2. واقع عقود المشاركة في ماليزيا:

تلعب الدول الاسيوية عموما دورا محوريا في النظام المالي الإسلامي، وتشكل السوق الأوسع للخدمات المالية الاسلامية. وتمتاز ماليزيا بتقديمها مجموعة ثرية ومتنوعة من الخدمات الإسلامية المصرفية. وتسعى ماليزيا لتفرض نفسها كمحور للعمل المالي الإسلامي، والمحافظة على دورها القيادي في سوق التمويل المالي الاسلامي. رغم ذلك لم تضع ماليزيا نظاما خاصا بالصيرفة التشاركية حتى عام 2015. يعتبر عام 2015، انطلاقة فعلية لعقود الصيرفة التشاركية من خلال اصدارها نظامين خاصين بالمشاركة والمضاربة، أين تم تحديد بدقة طبيعة هذه العقود وأنواعها، الشروط الشرعية، طرق إدارة لمخاطر، وكيفية تقاسم الخسائر والأرباح.

تمتع ماليزيا بنظام مالي مزدوج، وتقدم خدمات مالية اسلامية وتقليدية، يشرف عليه البنك المركزي الماليزي سواء من حيث الاطار التنظيمي أو الرؤية التنموية، حيث يقدم البنك المركزي الماليزي اطار تنظيمي ورقابي متكامل يسمح بالإشراف العملي والرقابة الشرعية، وتنشط في ماليزيا حوالي 37 مصرف تقليدي (ما بين تجاري واستثماري) و17 مصرف اسلامي، (BANK NEGARA MALAISIA، 2018) بينما يقدر متوسط صافي الارباح للمصارف الاسلامية ضعفه لدى المصارف التقليدية (VELAYUTHAN & QIAN, 2017, pp. 3-14).

الشكل رقم (3) : تطور نسبة الصيرفة الإسلامية الى إجمالي الصيرفة في ماليزيا الوحدة (%)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (Bank Nagara Malaysia, 2016) (Bank Nagara Malaysia, 2019)

مثلما كان مخططا له من طرف السلطات الماليزية، حققت الصيرفة الإسلامية في العشرية الاخيرة نمو معتبرا من حيث حجم الاصول، الودائع، وحجم التمويل نظرا للإجراءات الكبرى التي تمت في هذا المجال. من جانب اخر لم تعرف الصيرفة الإسلامية ظهور الودائع الاستثمارية، المصدر التمويلي الرئيسي في العقود التشاركية، الا بعد سنة 2015.

الجدول رقم (2): تطور الصيرفة الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة 2013-2019 (الوحدة مليون رينجت)

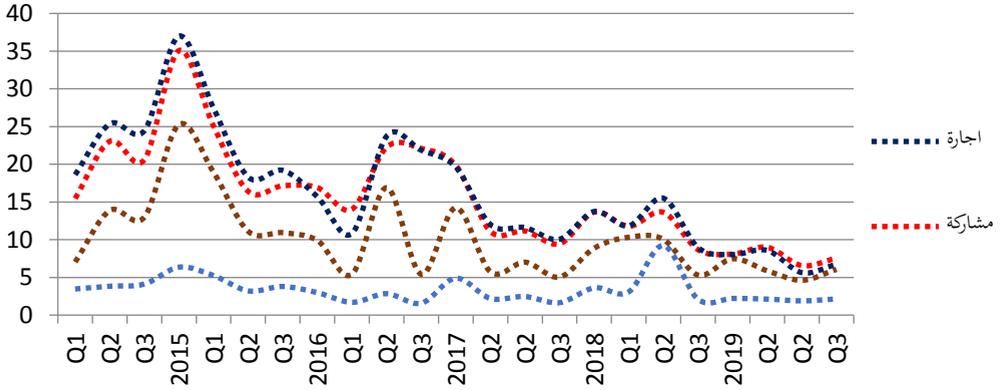
الصيغة	السنة	مراجعة	مشاركة	البيع بالثمن الاجل	الاجارة	اخرى
	2013	56924	16052	83116	68863	53898
	2014	83999	22454	79764	76914	68670
	2015	118028	28516	75643	80882	82028
	2016	158550	40220	69306	79047	82485
	2017	186796	48283	65452	80674	82951
	2018	219426	52771	65647	82400	137652
	2019	243046	56305	63781	80621	148614

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (IFSB, 2019b)

هناك تطور ملحوظ في كافة خدمات الصيرفة التشاركية، إلا أن حجم التطور المتعلق بالصيرفة التشاركية يُعتبر الأهم، حيث تضاعف في ظرف خمس سنوات بعدما كانت في آخر التصنيف وهو ما يمثل ثاني أكبر نمو بعد المراجعة. هذا النمو يعود بالدرجة الاولى إلى الإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية الماليزية لدعم المضاربة والمشاركة إلا أنها لم تعرف نفس التأثير بالنسبة للمضاربة، بينما لم يتم الإشارة إلى عقود المزارعة والمساقاة ما يعني انعدام التعامل بها في المصارف الماليزية.

يظهر من خلال جدول (02) ارتفاع نسبة نمو المراجعة التي تطورت إلى 05 أضعاف وهو أكبر معدل نمو في الخدمات المصرفية في ماليزيا ما يؤكد تفضيلات المتعاملين لخدمة المراجعة، يليه مباشرة المشاركة التي انطلقت من العدم لتمثل باقي الخدمات في ظرف خمس سنوات وهو معدل نمو قياسي. هذا النمو يعود بالدرجة الأولى إلى أنظمة بنك ماليزيا المركزي، سيتم التطرق لها لاحقاً.

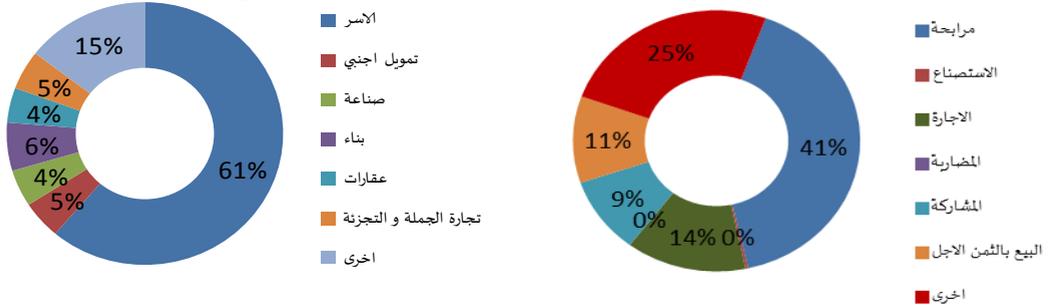
الشكل (4) : تطور نسب نمو خدمات الصيرفة الاسلامية في ماليزيا خلال الفترة 2014-2019 (%)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (IFSB, 2019b)

تظهر منحنيات الشكل (4) المرونة الشديدة لخدمة المشاركة تجاه نمو الصيرفة الاسلامية حيث أي نمو طفيف للصيرفة الاسلامية يقابله نمو موازي للصيرفة التشاركية بصفة لم تعرفها ماليزيا قبل سنة 2015 اين شهدت ذروتها القصوى ، انما تبقى متأخرة مقارنة بباقي الخدمات رغم تحقيقها واحدة من اكبر نسب النمو. تبقى المضاربة غائبة عن التعامل في المصارف الماليزية.

الشكل (5) توزيع الصيرفة الاسلامية في ماليزيا حسب الخدمة والقطاع عام 2019



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (IFSB, 2019b)

تشكل المراجعة أكبر نسبة من عقود التمويل بنسبة 41% لتليها الإجارة بنسبة 14%، يُقابها ارتفاع كبير لتمويل قطاع الأسر بحوالي 61%، ما يُؤكد تفضيل الأسر لخدمات البيع عوض عن المشاركات، بينما تتقاسم باقي القطاعات البناء، الصناعة، والعقارات حصة التمويل المتمثلة خصوصاً في الإستصناع

والمشاركة. رفع نسب المشاركة يستوجب استقطاب القطاعات الممولة عبر المصارف التقليدية وحث المستثمرين على التوجه نحو التمويل التشاركي.

عرفت خدمة المشاركة بدورها نمواً عكس المضاربة التي تبقى شبع منعدمة، وتعود تفضيلات المتعاملين للمراجحة نظراً لضمانات التي تقدمها، والمرونة في التعامل، بينما زاد التوجه نحو المشاركة للبدائل التمويلي الذي تقدمه في الاستثمارات الكبرى.

3. عوامل تطور عقود المشاركة في ماليزيا

سعت ماليزيا دائما الى تبوء ريادة الصيرفة الاسلامية بدء بالمؤتمر الوطني لتطوير الصيرفة الاسلامية لسنة 1980، وما تبعه من اجراءات، سنة 2010 اعلنت ماليزيا مخطط لتعزيز صلاية القطاع المالي يمتد على عقد من الزمن، من بين اهدافه رفع حصة الصيرفة الاسلامية الى حدود 40% من القطاع المصرفي في افاق 2020 وهو ما تحقق فعليا بفضل مجموعة من الاجراءات والمؤسسات الداعمة، ما يوضح الادراك المسبق للمعطيات والتحكم في العوامل المؤثرة في نمو الصيرفة الاسلامية في البلد.

ان تتبع المراحل الزمنية لتطور الصناعة المصرفية الاسلامية من خلفها الصيرفة التشاركية في ماليزيا يبين اعتمادها على أربع محاور رئيسية بهدف ضمان خلق بيئة داعمة، تطوير الصناعة والاسواق، وضمان الاستقرار المالي:

- تكوين كوادر بشرية ذات كفاءة تأخذ على عاتقها تطوير الصيرفة الاسلامية في ماليزيا وعبر إطلاق معاهد وتخصصات للبحث والتكوين على اعلى مستوى؛
- خلق مؤسسات استشارية وتوجيهية لتقديم النصح اللازم وتطوير الخدمات المقدمة الى جانب السعي الى ابتكارات مالية مواكبة لباقي انماط التمويل؛
- انشاء منظومة قانونية مرنة وفعالة تسمح بتقديم متكامل للخدمات التقليدية والاسلامية، ضمان الحماية اللازمة لكافة المتدخلين في القطاع المالي الاسلامي، وتوفير بيئة مالية ملائمة وداعمة؛
- التسويق الجيد للخدمات الاسلامية وتحقيق الشمول المالي بدمج التمويل الاسلامي في الحياة اليومية للمواطنين*؛

إن نمو حجم عقود المشاركة الاسلامية في ماليزيا لم يكن محل الصدفة بل تحقق بفضل الجهود الكبيرة المبذولة والدعم الكبير الذي قدمته مختلف السلطات التنفيذية والنقدية من خلال التغييرات

*تسعى ماليزيا الى اعطاء مفهوم مغاير للتمويل الاسلامي يتضمن كون خدمة التمويل موافقة للشريعة، وأن سلسلة توريد السلع والخدمات الممولة كلها موافقة للشريعة الإسلامية، فمثلا كلمة حلال عند مطعم ما يعني ان الاكل موافق للشريعة، وأن المعاملات المالية تتم وفق مبادئ الشريعة الاسلامية.

التنظيمية، التحفيزات الجبائية، بالإضافة الى توفير المصادر التعليمية والسياسة التسويقية.

1.3. الدعائم القانونية:

قامت ماليزيا بتعديل القوانين والقواعد التنظيمية المالية مع الأخذ في الاعتبار الخصائص الأساسية للتمويل الإسلامي لتعزيز تنافسية المصارف الاسلامية، بما يتضمن تعديل رأس المال الإلزامي للبنوك وخفض أوزان المخاطر حتى يأخذ في الحسبان نموذج المشاركة في الأرباح والمخاطر الذي يقوم عليها التمويل الإسلامي والذي يسمح بتحمل المستثمرين جزءاً من الخسارة، إلى جانب تعديل النظام الضريبي بما يتماشى مع طبيعة التمويل التشاركي.

- **اصدار قانون "لابوان" لخدمات التمويل الاسلامي 2010:** اصدرت ماليزيا سنة 2010، قانون خاص بالتمويل الاسلامي من اثني عشر جزء، يحدد قائمة الخدمات المالية الاسلامية، المؤسسات الرقابية والشرعية، وينظم عملها، كما يضبط شروط منح التراخيص لمزاولة التمويل الاسلامي، الالتزامات المصاحبة، والضمانات اللازمة. (Laws of malaysia, 2010)
- **اصدار قانون الخدمات المالية الاسلامية IFSA2013 :** الى جانب قانون الخدمات المالية، اصدرت ماليزيا قانونا خاصا بالخدمات المالية الاسلامية ينظم بدقة ووضوح، تسيير وسائل الدفع وعقود التمويل الاسلامية؛ متطلبات الافصاح والشفافية؛ التدقيق والحوكمة الشرعية؛ قواعد الحيلة والحذر؛ السوق المالي الاسلامي والسوق الاسلامي للعملات ، الضمانات والمسؤوليات المدنية والجنائية. (laws of malaysia, 2013)
- **اصدار انظمة خاصة بعقود الصيرفة التشاركية 2015:** تمثل سنة 2015 نقطة انطلاق الصيرفة التشاركية في ماليزيا اين تم اصدار نظامين خاصين بكل من المشاركة (Bank Negara Malaysia, 2015 a)، والمضاربة (Bank Negara Malaysia, 2015 b)، تم من خلالهما توضيح طبيعة وانواع العقد وشروطه الشرعية والتقنية، الاطراف المتدخلة، طرق حساب واقتسام الارباح والخسائر، ادارة المخاطر، وانقضاء العقد.
- **اصدار قانون المساواة الضريبية TAX NEUTRALITY:** ضمان التساوي في احكام قانون الضريبة بغض لنظر عن طبيعة العقد، حيث تتم معاملة الارباح المحصلة عن خدمات الصيرفة التشاركية بنفس الطريقة التي تعامل بها مكاسب اسعار الفائدة، كما تتم معاملة الارباح المدفوعة للمستثمرين على انها تكاليف فائدة من منظور ضريبي. ايضا حماية المتعاملين من الازدواج الضريبي من خلال اعفاء تنازلات النهائية على الاملاك من الخضوع الى الضريبة. ايضا تم النص على

خصم قيمة الزكاة وكافة الالتزامات الشرعية من الخضوعات الضريبية (Malaysia Institute of Accountants , 2012, pp. 12-14).

2.3. الاجراءات التنظيمية:

باعتبار النظام المصرفي الماليزي نظام مزدوج قامت ماليزيا بتوفير بيئة عملية تنافسية تسمح للمصارف الاسلامية بالنشاط في ظل تكافؤ الفرص.

- انشاء سوق بنكي اسلامي **IIMM**: من اهم الاجراءات الساعية الى توفير التسهيلات اللازمة للمالية الاسلامية الى جانب اداء دور قناة تنفيذ السياسة النقدية ويعتمد على توفير السيولة للمصارف وتداول الاوراق المالية وفق متطلبات الشريعة الاسلامية. توفر السوق باقة واسعة من وسائل التمويل قصير الاجل الموافقة للشريعة الاسلامية (<https://iimm.bnm.gov.my/>).

- السوق المالية الاسلامية الدولية **IIFM**: تأسست سنة 2002 كمنظمة محايدة وغير ربحية لخلق بيئة نشطة ومنتظمة من خلال مجموعة من الادوات المالية المتوافقة مع احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية، تبادل المعرفة الفنية ونشر المذكرات الارشادية والمبادئ التوجيهية، ابتكار المنتجات، وتعزيز القبول والتكامل مع الاسواق الرئيسية. (<https://www.iifm.net/>)

- الشركة الاسلامية الدولية لإدارة السيولة **IILM**: منظمة دولية اسستها بنوك مركزية وسلطات نقدية منظمات متعددة الاطراف لخلق وسائل تمويل موافقة للشريعة، فعالة عابرة للحدود لإدارة السيولة. (<https://iilm.com/>)

- الوكالة الدولية للتصنيف الائتماني الاسلامي **IIRA**: تعمل على تقييم الادوات المالية والجهات المصدرة لها بما يتوافق مع الشريعة الاسلامية لتطوير الاسواق المالية في دول منظمة التعاون الاسلامي. (<http://www.iirating.com/>)

3.3. المؤسسات الداعمة:

سعت ماليزيا الى توفير بيئة داعمة لصيرفة الاسلامية سواء من حيث الاطار التنظيمي والرقابي، المجال التكويني، او من حيث الاجراءات التسويقية، من خلال اطلاق منظمات ومراكز بحثية محلية، او المساهمة الفعالة في المنظمات الدولية. (Bank Negara Malaysia, 2011)

- مجلس الخدمات المالية الاسلامية **IFSB**: هيئة دولية مقرها في ماليزيا، واضعة للمعايير للهيئات التنظيمية والرقابية التي لها مصلحة مباشرة في ضمان سلامة واستقرار صناعة الخدمات المالية الاسلامية، ويملك المجلس صفة منظمة دولية. (<https://www.ifsb.org/background.php>)

- هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية AAOIFI: منظمة دولية غير ربحية ، تأسست سنة 1991 بالجزائر، ومقرها بالبحرين، تعمل على اصدار معايير الشرعية والمحاسبية والاخلاقية، ومبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية. تعتبر اصداراتها ذات طبيعة الزامية وارشادية. (<http://aaoifi.com/about-aaofii/?lang=en>)
- المجالس الاستشارات الشرعية: تم إنشاء مجموعة من المجالس الشرعية على غرار مجلس الاستشارات الشرعية (<http://www.sacbnm.org/>)، ومجلس الاشراف الشرعي (<https://www.labuanibfc.com/>)، بهدف تطوير عقود المالية الاسلامية، التحقق من القوانين الصادرة، والتأكد من مطابقتها التامة للشرعية.
- قامت ماليزيا بإنشاء عدة مراكز بحثية، بهدف تطوير ورعاية الخبرات في الصناعة المالية الاسلامية، وتهدف الى زيادة مجال التكوين والتعليم في هذا من خلق رفع مستوى البحث والتعليم والقيادة، من بينها الجامعة الماليزية للتمويل الاسلامي (<https://www.iium.edu.my/>)، الاكاديمية الدولية للأبحاث الشرعية في التمويل الاسلامي تأسست سنة 2008 (WWW.ISRA.MY).

4.3. السياسة التسويقية:

لم تكثف السلطات الماليزية بتوفير البيئة اللازمة لتطوير الصيرفة التشاركية فزيادة على رسم خريطة طريق لتطور الصيرفة الإسلامية تعمل بعناية مع المصارف على تحقيق هذا المسار، وتسعى الى تقديم التسويق اللازم لهذه الخدمات ونشرها على أكبر النطاق مع توجيهها نحو سوق الافراد غير المسلمين عبر عدة اجراءات. (CHENG, LIM, 2017, p. 03)

- الشمول المالي للصيرفة الاسلامية عبر تسويق الصيرفة الاسلامية لكافة أفراد المجتمع المحلي والدولي بصرف النظر عن الديانة، بما يزيد من حجم السوق المصرفي الاسلامي؛
- توحيد المعايير لكافة المصارف للحد من الخلافات الفقهية والقانونية والسماح بالتوجه نحو المزيد من تطوير الخدمات؛
- الابتكار المالي لخدمات مكافئة للخدمات المصرفية التقليدية بصيغة الشرعية لخلق البديل التمويلي الانسب وتوفير باقة شاملة من الخدمات المصرفية الشرعية؛
- تثقيف الزبون لإزالة الضبابية والمخاوف المرتبط بحسابات الاستثمار وتقاسم الخسائر وتقديم التطمينات والاعراض المالية اللازمة.

5. خاتمة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج نلخصها فيما يلي:

- عرفت الصيرفة الإسلامية نمواً مُعتبراً عبر العالم خلال العقدین الاخيرین، بينما تعرف عقود المشاركة نمواً مُتباطئاً مقارنة بعقود البيوع؛
- يتطلب الدفع بعقود المشاركة قوانين واجراءات تنظيمية داعمة، توفير سوق نقدي وفقاً للشريعة الإسلامية، وإنشاء مراكز بحثية وتعليمية رائدة في مجال العمل المصرفي الإسلامي عامة وعقود المشاركة خاصة؛
- تبوء ماليزيا ريادة الصيرفة الإسلامية عبر العالم، من خلال حجم المعاملات، ومن حيث تنوع وابتكار العقود، كما عرفت ففزة هامة في عقود المشاركة، لاسيما بعد عام 2015، الذي شهد تعديلات قانونية فعالة.

نخلص في الاخير الى أن الصيرفة الإسلامية عموماً تعرف تطوراً متزايداً عبر العالم، حيث تشكل عقود البيوع نسبة كبيرة مقارنة بعقود المشاركة الإسلامية. التي رغم ذلك تعرف تطوراً نسبياً في السنوات الأخيرة في ماليزيا نظراً للإجراءات الداعمة والهادفة التي اتبعتها السلطات الماليزية، من حيث توفيرها بيئة تشريعية وتنظيمية؛ تدابير حمائية للمودعين؛ وسياسة تحفيزية للمستثمرين ولتطوير المشاركة الإسلامية لذا نضع بعض المقترحات لتطوير هذه العقود في باقي الأنظمة المصرفية :

- السعي الى تعديل أنظمة النقد والصراف لاسيما ما يسمح للمصارف الإسلامية بتفعيل عقود المشاركة، وضمان الحماية اللازمة للمستثمرين ضد كافة الخسائر غير التجارية؛
- العمل على تعديل القوانين الجبائية بما يأخذ بعين الاعتبار طبيعة عقود المشاركة وإعفاء أقساط المشاركة من الاقتطاعات الضريبية بما يتوافق مع أقساط القروض؛
- قيام السلطات النقدية بفتح سوق نقدية متخصصة في تداول الودائع والالتزامات بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية؛
- حرص الهيئات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي (فيدراليات البنوك، الهيئات الشرعية، البنوك المركزية..) على خلق مراكز بحثية تهتم بعقود المشاركة الإسلامية وتطويرها؛
- الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة واستخلاص ما يتوافق مع البيئة المصرفية المحلية لوضع الإطار التنظيمي والرقابي المتكامل لعقود المشاركة.

- AAOIFI. (2015). *Sharia'a Standards* . Bahrain.
- Bank Nagara Malaysia. (2016). *Financial Stability and Payement Systems Report*. Consulté le 05 01, 2021, sur www.bnm.gov.my
- Bank Nagara Malaysia. (2019). *Financial Stability Review Second half* . Consulté le 05 01, 2021, sur www.bnm.gov.my
- Bank Negara Malaysia. (2011). *Financial Sector Bluprint 2011-2020*. Consulté le 11 30, 2020, sur www.bnm.gov.my
- Bank Negara malaysia. (2015 a). *Musharaka*. Consulté le 11 20, 2020, sur www.bnm.gov.my
- Bank Negara Malaysia. (2015 b). *Mudharaba*. Consulté le 11 20, 2020, sur www.bnm.gov.my
- CHENG, LIM, L. (2017). Islamic Banking, The Unconventional Banking Sector. *DBS Asian Insight* 39, 03.
- QIAN &VELAYUTHAN. (2017). Conventional Banking and Islamic. *Journal of Wealth Management & Financial Planning*, 03-14.
- <http://aaoifi.com/about-aaoifi/?lang=en>. (n.d.). Retrieved 06 01, 2020
- <http://www.iirating.com/>. (n.d.). Retrieved 01 20, 2021
- <http://www.sacbnm.org/>. (s.d.). Consulté le 06 07, 2020
- <https://iilm.com/>. (n.d.). Retrieved 01 20, 2021
- <https://iimm.bnm.gov.my/>. (s.d.).
- <https://www.ifsb.org/background.php>. (s.d.). Consulté le 06 19, 2020
- <https://www.iifm.net2020> ,11 30 تاريخ الاسترداد ./(بلا تاريخ).
- <https://www.iium.edu.my/>. (n.d.). Retrieved 01 20, 2021
- <https://www.labuanibfc.com/>. (s.d.). Consulté le 06 18, 2020
- IFSB. (2018). *IFSB Glossary*. Malaysia.
- IFSB. (2019 a). *Islamic financial service industry stability* . Malaysia.
- IFSB. (2019b). *Prudential and Structural Islamic Financial Indicators (PSIFIs) for Islamic Banks*. Consulté le 04 22, 2021, sur www.ifsb.org/psifi_03.php
- IFSB. (2020). *islamic financial services industry stability report*. Consulté le 04 30, 2021, sur www.ifsb.org
- IIFM. (2014). *SUKKUK REPORT* . Consulté le 02 2020, 2020, sur www.iifm.net
- IIFM. (2020). *SUKKUK REPORT* . Consulté le 02 2020, 15, sur www.iifm.net
- Laws of malaysia. (2010). *Labuan Islamic Financial Services and Securities act 705*. Consulté le 11 30, 2020, sur www.bnm.gov.my
- laws of malaysia. (2013). *Islamic Financial Sercices act 759*. Consulté le 11 22, 2020, sur www.bnm.gov.my
- Malaysia Institute Accountants . (2012). *Tax Treatment on Islamic Finance*. Malaysia.
- S&P ratings. (2019). *Islamic Finance outlook*. Dubai.
- Sapuan, N. M. (2016). *An Evolution Of Mudaraba contract: A Viewpoint From Classical And Contemporary Islamic Scholar*. Malaysia: Procedia Economic and Finance.
- World Bank Group. (2016). *Global Report on Islamic Finance*. Jeddah.
- WWW.ISRA.MY. (s.d.). Consulté le 11 22, 2020
- اتحاد المصارف العربية. (2017). *الصيرفة الإسلامية بين النمو والتفوق*. تم الاسترداد من www.uabonline.org/ar

- أحمد مجذوب أحمد علي. (11 11, 2014). التمويل المصرفي الإسلامي بين صيغ المشاركات والمدائبات. تاريخ الاسترداد 22 11, 2020، من www.aliqtisadalislami.net
- أحمد مجذوب أحمد علي. (2019). المشكلات الشرعية في تطبيقات التمويل الزراعي والحلول المتاحة. ندوة البركة 39 للإقتصاد الإسلامي.
- أحمد محمد محمود نصار. (2010). البحرين: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.
- أحمد مجذوب، ع. أ. (2013). التمويل المصرفي الإسلامي بين صيغ المشاركات والمدائبات مقال في موقع الاقتصاد الإسلامي.
- الخويلدي، ع. أ. (2016). تفعيل المشاركات في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. ندوة البركة 37. السعودية.
- جرادات، ح. (2016). تقييم ربحية عقود المشاركات من وجهة نظر المتمول بالمقارنة مع صيغ وعقود المدائبات. ندوة البركة 37. السعودية.
- العطار، حامد. (2017). أسباب تراجع التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية. تاريخ الاسترداد 20 11, 2020، من www.islamonline.net
- الشتري، سعد بن ناصر بن عبد العزيز. (2013). العقود المضافة إلى مثلها. السعودية: دار كنوز إشبيليا.
- أبو النجا، صلاح الدين علي. (2010). المزارعة وأحكامها الفقهية. السودان.
- صندوق النقد الدولي. (2014). التمويل الإسلامي ودور صندوق النقد الدولي. تاريخ الاسترداد 11 12, 2020، من <https://www.imf.org/external/arabic/themes/islamicfinance/index.htm>
- قندوز، عبد الكريم أحمد. (2019). المالية الإسلامية. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
- خوجة، عز الدين. (2015). واقع الإستثمار وكيفية تطوير أدواته في المؤسسات المالية الإسلامية. ندوة البركة 36. السعودية.
- قندوز، ع. (2019). عقود التمويل الإسلامي: دراسة حالات. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
- أبو زيد، محمد عبد المنعم. (1996). المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- نصار، أ. م. (2013). خصائص عقود المشاركات ومدى الاستفادة منها في التمويل الإسلامي. مجلة القضائية، (07) 185.